



الشبكة العربية للتربية على حقوق الإنسان والمواطنة
Arab Network for Human Rights & Citizenship Education

العدد الأول من نشرة انهر

مقدمة العدد

قائمة المحتويات:

- مقدمة العدد
- رسالة
- البيان التأسيسي للشبكة
- أخبار المؤسسات في الشبكة
- فريق التحرير المشارك

كثيراً ما نواجه في حياتنا اليومية، واثناء عملنا بمواقف سلبية عندما نذكر عبارة حقوق الانسان، فهناك من يرى فيها ترفاً فكرياً لا يمكن ان يفكر به الفرد العربي في ظل اوضاعه الراهنة، وهناك من يعتقد أن هذا المفهوم هو منتج غربي ينبغي مواجهته حاله حال كل ما يرد من هناك، كما أن هناك من يعتقد بأن حقوق الانسان تنطوي على تناقض عميق مع قيم ومسلمات المجتمع العربي الاسلامي. والى جانب ذلك، فان الاهداف السامية التي تحملها حقوق الانسان، تضعها في موقف الضد مع كثير من المصالح التي تقوم على انكار الآخر وتجاهل حقوقه. وبالنتيجة فان العمل في مجال حقوق الانسان لا يجري في بيئة مواتية، على الرغم من تنامي الحركة العالمية باتجاه اقرار تلك الحقوق وتطبيقها.

ان الجهود الكبيرة التي يقوم بها المدافعون عن حقوق الانسان حول العالم، لايمكن أن تفلح في الارتقاء بحقوق الانسان، مالم يقترن ذلك ببيئة ايجابية النظرة الى مبادئ حقوق الانسان، وادراك حقيقي لاهميتها ودورها في الارتقاء بالامم والشعوب، ومن ثم تظافر جهود اولئك المدافعين مع مختلف شرائح المجتمع ومؤسساته، مم يتطلب وعياً اجتماعياً بها، وبكيفية تحصيلها، وهنا يبرز دور معلمي حقوق الانسان.

وفي ضوء ما تقدم، فان اقرار حقوق الانسان وتطبيقها يتحقق بالضرورة من وجود مجتمع مؤمن بها، وثقافة اجتماعية تركز عليها، لذلك يبدو تعليم حقوق الانسان هو المدخل المنطقي الذي لا بد منه لتحقيق تلك الغاية. لاسيما في مجتمعاتنا العربية، التي تعاني منذ عهود طويلة من ضعف الالتزام بمبادئ حقوق الانسان.

ان ادراك هذه الحقيقة يفضي الى الايمان بأهمية العمل المنظم، والمتكامل للأفراد والمؤسسات المتخصصة، سعياً لنشر قيم حقوق الانسان، وعلى نحو متكامل فيه جهود معلمي حقوق الانسان في المنطقة التي تشترك في منظومة ثقافية مشتركة، وتعاني من مشاكل متماثلة في مجال حقوق الانسان.

من هنا جاء تاسيس الشبكة العربية للتربية على حقوق الانسان والمواطنة، لتكون اطاراً تنسيقياً وتكاملياً بين معلمي حقوق الانسان في المنطقة، تسعى لان تكون حقوق الانسان جزءاً من فكر وضمير وسلوك كل انسان في هذه المنطقة، وبالنتيجة تحول حقوق الانسان الى مقوم واسلوب حياة للناس، تضمن لهم كرامتهم الانسانية وتمتعهم بالحقوق التي اقرتها لهم الشرائع السماوية والوضعية.

ونحن هنا اذ نتوجه اليكم بالعدد الاول من النشرة التي سوف تصدر كل شهرين عن الشبكة، فاننا نتطلع الى تفاعل ايجابي ومشارك بين كل المهتمين بحقوق الانسان اقليمياً وعالمياً، من خلال دعم اهداف الشبكة وعملها خدمة لحقوق الانسان في المنطقة العربية.

محمد عبدالله الصايح

رئيس التحرير

رسالة

الأعضاء،

طلب مني أن أقوم بافتتاحية العدد الأول لنشرة تصدرها أو قررت إصدارها الشبكة العربية لحقوق الإنسان والمواطنة "انهر" هذا الاسم المختصر للجملة التعريفية للشبكة. لماذا حقوق الإنسان، لماذا المواطنة، وما سر التسمية "انهر"؟.

أولا ،إن جميع المؤسسات أو الأفراد الذين قبلوا أن يكونوا جزءا من الشبكة ،هم نشطاء في جمعيات أو مؤسسات أو برامج لحقوق الإنسان ،منهم يعلم،ومنهم من يدافع ومنهم من يرصد ومنهم من يبحث. كل في مجال عمله.ما يقارب خمسة وسبعون فردا هم أعضاء هذه الشبكة، هذا العدد إذا ما قيس بحجم العدد الموجود في الوطن العربي فقد لا يشكل 1% من مجموع العدد الحقيقي للمؤسسات والأفراد العاملين في مجال حقوق الإنسان والمواطنة وقد تكون النسبة اقل بكثير، وبالتالي فهذه الشبكة لا يمكنها ولا تستطيع أن تمثل كل من يعمل في مجال حقوق الإنسان، وعليه كان الاتفاق على أنها إطار تنسيقي تشاركي لمجموعة من النشطاء تسعى بلا شك إلى أن تصل إلى درجة التمثيل ولكنه ليس شرطا ضروريا.

أما كلمة المواطنة فهي أيضا عبرت عن توجه الكثير من المؤسسات التي تعمل في إطار التربية على المواطنة، وإن الفصل بين الكلمتين اقصد حقوق الإنسان والمواطنة هي تعطي الفصل بين ما هو حق وما هو عقد. المواطنة هي عقد اجتماعي بين الناس يتفاهمون من خلاله على قضايا حياتهم ومستقبلهم، ولكن هذا العقد يحتاج لمنظومة من الحقوق تكون مرجعية للمواطنة في تطوير وتحسين وحماية وصيانة منجزاتها.

فالشبكة العربية لحقوق الإنسان والمواطنة ، أقول هي شبكة تنسيقية تحاول أن توحد الجهود القائمة في مجال التربية على حقوق الإنسان والمواطنة ،وهي شبكة انضم أعضائها على أساس أن من أهم أهدافها هو أغناء وإثراء التجارب العربية المنصبة على تعليم حقوق الإنسان والمواطنة.

كنا نبحث عن اسم مختصر للشبكة تسهل على الناس تذكرها وما يعطي للشبكة معنى يلائم أهدافها، قلبنا المواضيع،وتداعت الأفكار وتناثرت ، وأجهدت الأقدام وزيد حرف هنا وأزيل حرف هناك.وجاءت من السودان ومن انهره كلمة "انهر"،لتعطي معنى العطاء والأخذ والاختلاط والاستمرار والحياة والأمل والحب، لتعطي معنى الإصرار على تخطي الحدود من أجل ان نصل إلى مبتغانا وطموحنا وأحلامنا التي ترعرعت معنا منذ كنا صغارا وكبرت معنا ونحن كبارا. نقول حلمنا في وطن، يشعر فيه الإنسان بأن حرياته تصان و تحترم قدسية الإنسان ومواطنيته.

هذا هو أملنا وليس أكثر من ذلك، أمل بان يكون هذا الوطن الكبير حاضن لنا وحاضنين له، متفاعلين معه ومتفاعل معنا، وطن لا نشعر فيه بظلم ونشعر فيه شامخين فخورين منتمين، عطاءنا له بلا حدود ، وحبنا بلا حدود أيضا.

لم نعلن إننا الشبكة، ولكن اننا شبكة من شبكات كثر نسعى لننسج خيوطا معا منفتحين وإيجابيين في توجهاتنا وأفكارنا لكي نرسم غدا أفضل وعالم عادل ممكن آخر.

رفعت صباح

رئيس الشبكة

البيان التأسيسي للشبكة

الشبكة العربية للتربية على حقوق الإنسان المواطنة – انهر



بناء على الحاجة الماسة إلى منبر يضم كافة المؤسسات والهيئات والأفراد العاملين في مجال/ ميدان التربية على حقوق الإنسان والمواطنة ومن أجل الوصول إلى تعاون بناء في مجال تبادل الخبرات وتعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان والمواطنة والتربية عليها وفق منهجيات علمية تربوية، تداعى الى ذلك أكثر من 75 شخص ينتمون لمؤسسات تعمل في هذا المجال في العالم العربي بغرض إيجاد جسم تنسيقي يوحد الجهود ويستثمر الطاقات مما قد يساعد تقوية هذه المؤسسات ويسهل عملها ويساعدها على تحقيق أهدافها .

وبغرض خلق هذا الجسم أوكلت هذه المؤسسات عبر عملية ديمقراطية شفافة المسؤولية إلى لجنة تنسيقية تأسيسية مكونة من سبعة أشخاص تأخذ على عاتقها

وبعد الرجوع إلى الأعضاء المباشرة بعمل الإجراءات وتحضير الوثائق اللازمة لإعلان عن ولادة هذه الجسم بشكل رسمي .

وفي الاجتماع الأول لهذه اللجنة الذي التئم في بيروت ما بين 9-11/11/2008 تم الخروج ببيان تأسيسي حدد من خلاله الرسالة والأهداف، وبعد ان تم عرضه على كافة الأعضاء وجرت المناقشات اللازمة من أجل ذلك تم الخروج بالاتي :

تعلن اللجنة التنسيقية/ التأسيسية وباسم جميع الأعضاء الذين شاركوا بانتخاب هذه اللجنة عن ولادة الشبكة وهي الشبكة العربية للتربية على حقوق الإنسان والمواطنة:

شبكة إقليمية مستقلة تضم في عضويتها مؤسسات وأفراد ناشطين في مجال التعليم والتربية على حقوق الإنسان والمواطنة ونشر ثقافة حقوق الإنسان في المنطقة العربية، وتسعى الشبكة من خلال أنشطتها إلى تعزيز التربية على حقوق الإنسان وتعزيز مبدأ المواطنة من خلال توفير المصادر المعلوماتية المتعلقة بهذا الصدد وتبادل الخبرات والمعلومات والمناهج التعليمية الفعالة ورفع قدرات أعضائها لتمكينهم من العمل بفاعلية في مجال التربية على حقوق الإنسان وذلك من خلال عدد من الأنشطة والفعاليات التي تحددها اللجنة التنسيقية، وسيصار من أجل ذلك الى تشكيل لجان عمل متخصصة في موضوعات معينة والمشاركة في الحملات العالمية والمحافل الدولية الخاصة بالشرعة الدولية لحقوق الإنسان وقضايا متعلقة بتعزيز مفهوم المواطنة وخلق مبادرات تشاركية بين الأعضاء تخدم الأهداف التي من أجلها تم تأسيس الشبكة.

هذا ويتكون الهيكل التنظيمي للشبكة من الجمعية العمومية التي تتألف حالياً من 75 عضو واللجنة التنسيقية والإدارة التنفيذية التي تدير الشبكة من عمان -الأردن.

أما اللجنة التنسيقية فتتكون من سبعة أعضاء هم (الرئيس ونائب الرئيس للعلاقات الخارجية وحشد الموارد والتخطيط ونائب الرئيس لمتابعة البرامج والاداره وامين السر وامين الصندوق ومنسق اللجان ومساعد منسق اللجان) كما يلي:

الرئيس: رفعت الصباح – فلسطين

نائب الرئيس للعلاقات خارجية، وحشد الموارد والتخطيط: كريمة ابن جلون التويمي – المغرب

نائب الرئيس لمتابعة البرامج و الإدارة: فراس لائق حسن – العراق

أمينة الصندوق: إروى خضر البرعي – مصر

أمين السر: غسان الصالح – العراق

منسقة اللجان: سوسن الرفاعي – اليمن

مساعدة منسق اللجان: أفيان رحيم الشيخ علي – العراق

المديرة التنفيذية للشبكة: فتوح يونس – الأردن

أخبار المؤسسات

منظمة الحق الثقافية لحقوق الإنسان- العراق



عرضت منظمة الحق الثقافية لحقوق الإنسان "فيلم لجان الحقيقة" من 11-12\3\2009م بناحية الملتقى . حيث تم شرح تجارب أربع دول في مجال لجان الحقيقة وهي جنوب افريقيا والمغرب وتيمور الشرقية وبيرو . هدف هذا النشاط إلى نقل خبرة وتجارب هذه الدول، وكيفية تأسيس لجان الحقيقة؟ وطريقة اختيار أعضاء اللجان . كما تم استطلاع رأي المشاركين فيما إذا كان العراق الآن بحاجة إلى عمل مثل هذه اللجان ، والمخاطر التي ستواجهها في حال تشكيلها، و وضع حلول وآلية لعدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان.

هذا وقد عقدت المنظمة أربع ورش تدريبية استهدفت 25 مشارك من مدراء النوادي وأعضاء مجلس الناحية ووجهاء العشائر ومدراء الدوائر الحكومية ومدرسين ومعلمين وضباط جيش وضباط شرطة وطلبة ومختار من كل قرية تابعة للناحية .

يذكر أن منطقة (العراق – كركوك) ناحية الملتقى تعتبر من المناطق الساخنة وحدثت فيها عدة عمليات إرهابية حيث تعرض مدير الناحية لتفجير سيارة مفخخة وفقد إحدى يديه أثناء التفجير .



جمعية تعليم وتأهيل الطفل العراقية

نفذت جمعية تعليم وتأهيل الطفل العراقية برامج تعليمية استهدفت الفئة العمرية من 14-18 سنة بدعم من منظمة اوكسفام وبتنسيق مع منظمة الاتحاد الإيطالي. شملت تعليم اللغة الانكليزية و العربية والرياضة والتدريب المسرحي. أضف إلى ذلك التدريب على الحرف اليدوية للفتيات والشباب كالرسم على الزجاج والحفر على الخشب والخط والزخرفة والطرق على النحاس، ولرسم على القماش.

كما نفذت عدد من الأنشطة المختلفة كمشروع تعليم الفتيات والشباب على أنظمة الكمبيوتر في بغداد – منطقة العامرية. وكذلك تأهيل الفتيات الغير مؤهلات علميا ليصبحن معلمات رياض أطفال وتوفير فرص عمل لديهن للعمل في رياض الأطفال في بغداد – منطقة العامرية – الكرخ. كما قامت الجمعية بتوعية و تثقيف ناخبين لانتخابات مجالس المحافظات في بغداد – منطقة العامرية حيث تم تثقيف 2000 شخص.

بالإضافة الى توزيع المواد الغذائية على 200 من العوائل الفقيرة والأيتام في منطقة البلديات منظمة العون الإسلامي . وساهمت مع منظمة السلام في إعادة المستمسكات المفقودة للعوائل المهجرة . وكفلت 20 طفل يتيم براتب شهري بالتعاون مع مؤسسة كفالة الأيتام العراقية.

مركز الشركاء- الاردن



عقد مركز الشركاء-الاردن (Partners-Jordan) دورتين تدريبية للمدربين الاولى في اليمن والثانية في لبنان استمرت لمدة أربع أيام والتي شارك فيه 20 متدرب وذلك من 9-12 آذار 2009 و 15-18 آذار 2009 على التوالي.

يعد هذا البرنامج التدريبي جزءاً من المشروع الذي يحمل اسم " تعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني حول مهارات كسب التأييد والقيادة" والذي يريعه الصندوق الديمقراطي للأمم المتحدة (UNDEF). تهدف هذه الدورة إلى تعزيز قدرات مؤسسات المجتمع المدني حول مهارات كسب التأييد والقيادة في اليمن و لبنان و بما فيهم الأردن وذلك عن طريق إتاحة الفرص لأعضاء المجتمع المحلي مشاركة الحكومة في صنع القرار على المستوى المحلي و تعاونهم الفعال مع التغيرات الديمقراطية لتغيير مجتمعاتهم.

مشروع دعم القدرات فى مجال حقوق الإنسان "بناء" - مصر

نظم مشروع دعم القدرات فى مجال حقوق الإنسان "بناء" دوراته التدريبية الأولى والثانية للإعلاميين والناشطين فى مجال نشر ثقافة حقوق كبار السن وذلك فى الفترة من 15-17 مارس و12-14/4/2009، وتأتى هذه الدورة ضمن سلسلة من الدورات التدريبية والبالغ عددها 4 دورات ، والتي ينظمها المشروع .

يتضمن البرنامج التدريبي 4 دورات أساسية تتناول عدد كبير من القضايا المتعلقة بحماية ورعاية حقوق كبار السن ، وعقدت الدوريتين تحت عنوان "دور الإعلام فى حماية حقوق كبار السن " وتناولت الدوريتين المبادئ والمواثيق الدولية لحقوق كبار السن، رؤية عامة عن وضع كبار السن فى مصر، دور الحكومات ومنظمات المجتمع المدني فى رعاية حقوق كبار السن، الإحتياجات النفسية والصحية والتغذوية للمسن كما تناولت دور الإعلام فى حماية حقوق كبار السن. وشارك فى الدوريتين 60 إعلامى وصحفى وناشط من مختلف مؤسسات العمل الإعلامى والحقوقى فى مصر.



كما نظم المشروع حفل تكريم المتطوعين من طلبة وطالبات الجامعات المصرية المختلفة والذين تطوعوا للعمل مع المشروع فى إحتفالياته الثلاثة بالذكرى الستين للإعلان العالمى لحقوق الإنسان 2008، وذلك فى شهر فبراير من هذا العام. ويهدف المشروع من خلال إدماج الشباب فى العمل التطوعى الى تعزيز دور الشباب فى نشر ثقافة حقوق الإنسان.

تأسس مشروع دعم القدرات فى مجال حقوق الإنسان "بناء" عام 2001، وهو ثمرة تعاون بين كلاً من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ووزارة الخارجية المصرية، ويهدف المشروع إلى دعم المؤسسة الحكومية ورفع قدراتها لتعزيز مبادئ حقوق الإنسان، حيث يقوم المشروع بالتعاون مع العديد من المؤسسات الحكومية مثل وزارة الإعلام، اتحاد الإذاعة والتليفزيون، المجلس الأعلى للصحافة، ووزارة الداخلية بمختلف إداراتها، وزارة العدل ومكتب النائب العام، الهيئات البرلمانية ، نقابة المحامين، الهيئات التعليمية، والمجلس القومي للمرأة، كما ينظم المشروع عدة دورات تدريبية لرفع كفاءة منظمات المجتمع المدني فيما يخص ثقافة حقوق الإنسان .

يهدف مشروع دعم القدرات فى مجال حقوق الإنسان إلى تمكين المواطنين من معرفة حقوقهم وزيادة وعيهم عند التعامل مع النظام القضائي والشرطة و كذلك كافة الأنظمة الأخرى ، كما يهدف إلى توفير أكبر قدر من المعارف النظرية والقانونية والمهنية الخاصة بحقوق الإنسان لرفع الوعى بثقافة حقوق الإنسان بين مختلف فئات المجتمع المصرى بما يجعلهم على دراية أكبر باحتياجات مجتمعهم ويتيح لهم إمكانية أفضل لمناقشة قضايا حقوق الإنسان . ويسعى المشروع إلى تحقيق أهدافه من خلال ثلاثة مجموعات متكاملة من الأنشطة هي التدريب والنشر والدعم الفني التي تسهم جميعها فى رفع القدرات المعرفية للأفراد والمؤسسات مع إحداث تراكم معرفي وطني .

أسبوع العمل العالمي للحملة العالمية للتعليم "الكبار يقرؤون" ومشاركة الأردن



تشارك الشبكة العربية للتربية على حقوق الإنسان والمواطنة "أنهر" في أسبوع العمل العالمي للحملة العالمية للتعليم من (20-2009/4/26)، والذي ينفذ في عدد من الدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومن ضمنها الأردن. وقد أنشأت الحملة العالمية للتعليم عام (1999) حيث تضم عدد من المنظمات غير الحكومية ونقابات المعلمين في أكثر من (120) دولة، وتدعم الحملة العالمية للتعليم الحق في الوصول للتعليم كحق أساسي من حقوق الإنسان وتعمل على نشر الوعي بين الناس وخلق الإرادة السياسية لدى الحكومات والقادة السياسيين في المجتمع الدولي لتنفيذ وعودهم في توفير التعليم العام والمجاني على الأقل لجميع الأطفال.

أن الحملة العالمية للتعليم تقوم في نيسان من كل عام بتنظيم أسبوع من الحملات حول التعليم ويسمى بأسبوع العمل العالمي، ويحمل هذا الأسبوع هذا العام على شعار "الكبار يقرؤون" والمدافعة عن حق الجميع بالحصول على التعليم وتعلم القراءة والكتابة.

ويذكر أن موعد الحملة يأتي في موعد الذكرى السنوية للمنتدى العالمي للتعليم الذي عقد في دكار عام (2000) لتذكير قادة العالم بالوعود التي أوفوا بها والإجراءات التي لم يقوموا بها بعد لتحقيق أهداف "التعليم للجميع".

هذا وأن الحملة العالمية للتعليم تضم كل عام آلاف المنظمات ومجموعات التعليم والتحالفات لإقامة عدد من الحملات في أكثر من (100) دولة لضمان قيام حكوماتهم باتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير التعليم للجميع، كما ان اتفاقية دكار "التعليم للجميع: الوفاء بالتزاماتنا الجماعية" التي وقعت عليها الحكومات تضمنت توسيع الرعاية والتعلم في مرحلة الطفولة المبكرة، توفير التعليم المجاني والإلزامي للجميع، تعزيز مهارات التعلم والحياة للشباب والبالغين، زيادة قدرة البالغين على القراءة والكتابة بنسبة (50%)، إضافة إلى تحقيق المساواة في الجندر بحلول (2015) وتحسين نوعية التعليم.

كما أن أسبوع العمل العالمي للحملة العالمية للتعليم يتضمن على انفتاح الحكومة على التحديات والاعتراف بها والتعامل معها، بالإضافة إلى المتابعة الحثيثة لمختلف الخطوات المتخذة مثل التعديلات القانونية وتطوير السياسات والاستراتيجيات وتطوير الآليات المؤسسية اللازمة، كما تذكر الحكومة بالتزاماتها الدولية نحو التعليم للجميع.

وسيشترك في أسبوع العمل في الأردن مدارس ومؤسسات مجتمع مدني ومؤسسات تعليمية ومراكز محو اميه من مختلف مناطق المملكة، ويذكر أن الأردن يحتل المرتبة (45) من بين (122) دولة في المؤشر التنموي للتعليم للجميع، والذي يُقاس بمعدل الالتحاق الصافي في التعليم الأساسي، والتكافؤ القائم على النوع الاجتماعي، ومعدلات البقاء في المدرسة حتى الصف الخامس، ومعدلات معرفة القراءة والكتابة بين البالغين.

كما أن الأردن أحد الدول الشرق أوسطية الثماني الأقرب لتحقيق هدف التعليم الأساسي الشامل، إذ بقيت مستويات الالتحاق بالتعليم الأساسي ثابتة خلال العقد الماضي بنسبة تزيد على (90%).

في حين أن التسرب من المدارس منخفض في الصفوف الأولى، إلا أنه يبدأ بالارتفاع قليلاً في الصف الرابع، ويزداد الارتفاع حدة في المستوى الثانوي ويُعتبر أعلى بين الفتيان، أما معدل الالتحاق الصافي لصفوف (7-12) فقد بقي ثابتاً عند (80% للعامين (1999 / 2000) دون فروق بين الفتيان والفتيات.

ويعتبر معدل معرفة القراءة والكتابة في الأردن من بين أعلى المعدلات في المنطقة حيث بلغ (90 %) بحلول عام (2004) لكنه أقل بين النساء والفقراء في الأرياف.

كما أن الأردن من الدول التي حققت تقدماً كبيراً نحو تحقيق أهداف التعلم للجميع، حيث أشار تقرير دائرة الإحصاءات العامة أن نسبة الأمية بين الأردنيين الذين تزيد أعمارهم عن (15) عاماً انخفضت في الأردن إلى (7.7%) عام (2008) من (88 %) عام (1952) ومن (33.5 %) في عام (1979) وأن أكثر من نصف الأميين تتجاوز أعمارهم (60) عاماً ولا تزال الأمية عند الإناث أكثر من الذكور وأدنى نسبة أمية في المملكة هي (5.8%) في العاصمة عمان، بينما سجلت محافظة المفرق في الشمال النسبة الأعلى وهي (14.4%).

وأشاد التقرير الأخير للبنك الدولي بمستوى التعليم في المملكة البالغ عدد سكانها حوالي (5.7 مليون).

وقال التقرير الذي نشر بعنوان "الطريق غير المسلوكة: إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" أن دولاً عربية مثل الأردن ولبنان ومصر وتونس "أبليت بلاء حسناً بشكل خاص" في توفير التعليم للجنسين وتحسين نوعية التعليم والكفاءة.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات فإن التقرير وهو السادس عن التنمية في المنطقة قال إن على الدول العربية أن تبذل المزيد من الجهود لتحسين نوعية التعليم.

ومن أسباب الأمية في الأردن الفقر حيث تم تحديد (13) من (73) منطقة كجيوب للفقر المدقع ومعظمهم من البادية، لأن بعض الأهالي يقومون بإخراج أطفالهم من المدرسة لجعلهم يعملون لرفع دخل الأسرة.

كما أن بعض الأهالي في المناطق الريفية يقومون بإخراج بناتهم بحجة بعد المدرسة عن البيت بينما يتمكن الأولاد من الاستمرار في الدراسة.

إضافة إلى عدم كفاية التدريب للمعلمين ومديري المدارس بالنوع الاجتماعي جعل أساليبهم التدريسية تعزز مفاهيم الأدوار التقليدية للإناث والذكور والتي هي بالعادة مضرّة بالفتيات.

كما أن عدم وجود مراكز ترفيهية رياضية وتشجيعية غير أكاديمية وعدم تعزيز المواهب الغير أكاديمية وعدم وجود المساحات والأماكن لها، إضافة إلى عدم وجود تمثيل طلابي في المدارس يلبي حاجات الطلاب والمشاركة المتدنية في عمليات صنع القرارات التعليمية المهمة والزواج المبكر و التسرب من المدرسة الذي يعد الرافد الأساسي للأمية.

أن حملة "الكبار يقرؤون" هي سبيل التمكين للمجتمع إذ إنه يرفع من مستوى الوعي والإدراك لدى الفرد ويؤثر في سلوكه ويعزز مهارات الاتصال ويمكن من الوصول إلى المعرفة وبناء الثقة بالنفس واحترام الذات، وتمكين الأشخاص من المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب وتعلم الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات.

وتسعى الحملة هذا العام في الأردن إلى الوصول إلى الفئات التي حرمت من نعمة التعليم ممن أعمارهم تصل (15) عاماً من الذكور والإناث وتشجيعهم على الانخراط في برامج محو الأمية وتعليم الكبار خاصة للفتيات والمناطق الريفية لتشمل مناطق المملكة كافة، إضافة إلى التزام الحكومة بالوصول إلى نسبة (5%) عام (2015)، وذلك بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني واعتماد استراتيجيات وطنية للتعليم غير النظامي تركز على تحديث البرامج المقدمة والشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني.

أن الحملة تهدف أيضاً إلى النهوض ببرامج تعليم الشباب والكبار وتحسين نوعيتها، وإيجاد بيئة تعلم خصبة تشجع الجميع من كافة الفئات العمرية على تعزيز المهارات الجديدة التي اكتسبوها والانتفاع بها.

وتركز الحملة على ضرورة تنفيذ التوصيات الرامية إلى تطوير وتطبيق برامج ما بعد محو الأمية ضمن برامج التعليم غير النظامي بحيث تناسب قدرات وطموحات الدارسين في إطار التعليم المستمر والموازي للتعليم النظامي كبرامج المتابعة ومراكز الدراسات المسائية ومراكز الدراسات الصيفية. إضافة إلى تعزيز نوعية التعليم من خلال تطوير أساليب تدريس متمحورة حول المتعلم وتدريب المعلمين على أساليب التدريس التشاركية المتمحورة حول المتعلم القضاء على الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي في الكتب المدرسية وأساليب التدريس.



كما تركز الحملة على أهمية تفاعل المدرسة مع المجتمع المحلي وتفعيل مجالس الطلبة وأولياء الأمور، وتشكيل أندية حوار بين طلبة المدارس بهدف إكسابهم مهارات القيادة والاتصال ومناقشة القضايا التي تتعلق بمدارسهم ومجتمعهم في مناطقهم. نساء تتحدى نتائج العنف المذهبي بالعمل وسط غياب حكومي في تأمين متطلبات المعيشة

بغداد – محمد الجبوري

منذ ساعات الصباح الأولى تنهض (أم احمد) كي تحضر وجبة الافطار لأولادها الصغار الاربعة قبل ان تذهب الى عملها الذي وجدته كي تحصل على قوتها الذي فقدته بغياب زوجها وتحملها للمسؤولية لضمان استمرار أطفالها بالذهاب الى مدارسهم على رغم المعاناة التي تمت بهذه العائلة .

وتعد قضية (أم احمد) واحدة من الاف القضايا التي خلفت وراءها مئات الارامل والمطلقات في ظروف معيشية صعبة بغياب من يضمن حقوق هؤلاء النسوة وتقول "مذ احداث العنف الاخيرة التي احاقت بالمجتمع العراقي قامت مجموعة مسلحة بقتل زوجي بسبب المذهب وعلى اثرها تم تهجيرنا من منطقتنا السكنية ولجأنا الى منطقة اخرى اكثر امانا حفاظا على اولادي الاربعة وتركنا كل شيء خلفنا لننجو بحياتنا فقط ."

وشهد العراق احداث عنف اوقعت مئات الضحايا بسبب سيطرة المليشيات انذاك على مناطقها حسب المذهب مقسمة احياء بغداد الى سنية شيعية وهذا ما عززته القوات الاميركية من خلال وضعها الجدران الكونكريتية سعيا منها للفصل ومنع تحرك المسلحين بين المناطق السكنية وتقدر احصائيات داخل العراق ان عدد الارامل والمطلقات قد قارب مليوني امرأة .

وفي مشغل بسيط يقع في منطقة الكرادة احدى مناطق بغداد تجلس أم احمد الى جوار نسوة اخريات تحمل كل واحدة معها حكاية لتقول " مضى على وجودي هنا اكثر من ستة شهور حيث نعمل هنا بأجر شهري وان لم يكن كبيرا لكنه يسد جزءا من متطلبات اطفالي و اتقاضى راتبا بحدود 300 الف دينار شهريا ما يعادل 250 دولار . كما قالت لم يتبقى امامي خيار اخر الا العمل لعدة اسباب اولها انني لن استطيع العودة الى بيتي السابق بسبب التهديدات المسلحة واما الان فانا في بيت مستأجر وعلي ان اسد الاجر الشهري والذي حصلنا عليه بمساعدة المجلس البلدي لنفس المنطقة وهذا الحال لا ينطبق علي انا فقط فهناك عوائل كثيرة لجأت لهذه المنطقة وقد حظينا باهتمام السلطات المحلية .

وتؤكد " اما على مستوى الحقوق بصراحة لم نلقى اي اهتمام من لدن الاجهزة الحكومية على رغم استمرار الدعوات لتعويض المهجرين او مساعدة الارامل لكنها شعارات فقط لم نحظى بشي ملموس نهائيا .

وكانت الحكومة العراقية اكدت مرارا بتعويض العوائل المهجرة مبلغ مليون دينار عراقي بما يعادل قرابة 800 دولار وهو ما عدته كثير من العوائل بأنه ثمن بخس لا يوازي معاناتهم بترك منازلهم بسبب تهديدات المسلحين وتعرض منازلهم اما للتفجير او الحرق او الاستيلاء عليها من قبل الاخرين وانذارهم بعدم العودة والا فان مصيرهم هو القتل .

ومن جهتها تؤكد عضو لجنة المهجرين في البرلمان العراقي انتصار العلي ان اللجنة تطالب دائما بتخصيص رواتب شهرية للمهجرين وخاصة من شريحة النساء اللاتي يفقدن للمعيل وبالتالي فاللجنة مستمرة في متابعة هذا الموضوع على الرغم من المعرقات التي تضعها بعض الجهات مشيرة ان تخصيص مبالغ مالية هو اول الخطوات لإعانة العوائل ومن ثم سيتم تقديم مقترح مشروع بغية تخصيص اراضي سكنية للعوائل التي فقدت منازلها وعدم تمكنها من العودة .

وعن رأيها بالأجراءات المتبعة من قبل وزارة المهجرين ازاء هذا الموضوع تبين العلي ان الوزارة ما زالت اجراءاتها مملدة ومعقدة كونها تتعامل بروتين لا مثيل له وهذا ما حرم الكثير من العوائل من حقوق كثيرة فضلا عن نفور الكثيرين من مراجعتها بسبب تصورات تركتها تصرفات موظفي الوزارة بعدم مقدرة المهجرين من نيل المنحة المالية والتي خصصت من الحكومة العراقية والبالغة (1000000) مليون دينار عراقي .

فيما تؤكد زهراء كاظم احدي العاملات في مشغل المواد الغذائية الى جانب (ام احمد) لجأت الى هذا العمل كي اعين نفسي فانا " اشعر بالسعادة وانا اقف مع نساء اخريات ونعمل ونتحدى الظروف التي مررنا بها لكي نخرج بأنتاج ما نصنعه بايدينا " وبالتالي يبيعه على المحال التجارية ومحلات المواد الغذائية بأسعار بسيطة وهو ما يسهم في حصولنا على رواتبنا الشهرية وتصيف نحن نصنع (الكبة العراقية) الشهيرة ومن ايدي النساء لذا وجد منتوجنا اقبالا شديدا وهذا ما تخبرنا به ادارة المشغل دائما وهو ما شجعنا اكثر .

وتضيف زهراء تزوجت قبل اربعة سنوات وكنت اسكن منطقة الفضل ورزقنا بطفلة وكنت اعيش حياة سعيدة على رغم افتقاري لأموال كثيرة لكن وجود طفلي وزوجي الى جانبي كانت الحياة كلها بالنسبة لي ولكن بعد تفاقم احداث العنف بدأت عائلة زوجي تعاملني بقسوة كوني شيعية وهم سنة ولاحظت ان زوجي بدأ يقسو على كثيرا حين انت لحظة الفراق حيث قام زوجي بطردني من البيت بسبب المذهب واحتفظ بالطفلة معه وهددني ان حاولت الاتصال فانه سيقتلني .

واضافت بعدها ذهبت الى والدتي وهي متزوجة من رجل اخر غير ابي ولكن اشعر اني غريبة بينهما ولذا وجدت العمل فرصة لي كي اتخلص من الهموم التي اتقلت كاهلي ولا اعلم هل سيأتي يوم وارى فيه ابنتي الصغيرة هذا ما يقلقني جدا .

ودعت (أم احمد) كافة الجهات المعنية بضرورة العمل على توفير الضمانات الحقيقية للعوائل المهجرة وتوفير الحياة الكريمة لهم وخاصة الارامل والمطلقات بعد انتشار ازواجنا ومنازلنا منا من خلال تخصيص منح مالية او رواتب تسد رمق كل عائلة او ايجاد مساكن بديلة للمنازل التي فقدت حيث ان الحكومة العراقية وعدت بهذا كثيرا ولذا نتأمل تحول هذه الوعود الى حقيقة على أرض الواقع على " الاقل كي نحفظ حياة اطفالنا ومستقبلهم " .



فريق التحرير المشارك



فريق الإتصال والإعلام
كوكب الوادعي - اليمن وغسان الصالح- العراق

رئيس التحرير
محمد عبدالله الصايح - العراق

منسق لجنة الإعلام
أروى خضر البرعي - مصر

المسئول الإداري
نور زاده - الأردن

نشرة اخبارية دورية تصدر عن الشبكة العربية للتربية على حقوق الانسان والمواطنة - أنهر

شارع الشريف جميل بن ناصر - مجمع وادي صقره رقم 47

تلفون: 0096265560947-فاكس:0096265560913

ص. ب 4775 الرمز البريدي 11953 عمان- الأردن